الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٩٢**

الأربعاء، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد طومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/71/495/Add.1).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعروض على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لذلك، ستقتصر البيانات على شرح المواقف. وقد أوضحتْ الوفود مواقفها بشأن توصيات اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في اللجنة، وهي مدونة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وأود أن أذكّر الأعضاء أن الجمعية العامة قد قررت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، أنه:

”ينبغي للوفود أن تقتصر، قدر الإمكان، حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة.“

وأود أن أذكّر الوفود بأن مدة تعليل التصويت أو شرح الموقف، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضاً، تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصيات الواردة في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتُبعت في اللجنة، ما لم تُخطر الأمانة العامة بخلاف ذلك مسبقاً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تنظر الجمعية الآن في التقرير (A/71/495/Add.1) الصادر عن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) عن البند ٥١ من جدول الأعمال، والمعنون ”استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات“.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) باعتماده في الفقرة ٦ من ذلك التقرير.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٣١٤/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٥١ من جدول الأعمال.

البند ٦٢ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(ب)أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع القرار (A/71/L.67/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور لعرض مشروع القرار A/71/L.67/Rev.1.

السيد ثامبرانو أورتيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/71/L.67/Rev.1، المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“.

يُقرّ مشروع القرار الجديد هذا بإحراز تقدم ملحوظ في تحقيق السلام الدائم والمستدام في القارة. بيد أنه من أجل جعل أفريقيا قارةً خاليةً من النزاعات، يدعو مشروع القرار إلى تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية بدعم دولي للتصدي للنزاعات بالوسائل السلمية.

وبالنيابة عن مجموعتنا، أود أن أشكر المنسّقين من موريتانيا ومصر والميسّر من المغرب على عملهم خلال المفاوضات، فضلاً عن جميع الأطراف التي ساهمت بشكل بنّاء خلال المفاوضات بشأن النص، مما مكننا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار الهام هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.67/Rev. 1، المعنون ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“. وقد أُغلقَ الآن مشروع القرار أمام المشاركة في تقديمه إلكترونياً.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/71/L.67/Rev.1، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بولندا، تركيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، فنلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النمسا واليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.67/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار A/71/L.67/Rev.1 (القرار ٣١٥/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يذكر الأعضاء أن الجمعية واصلت، عملاً بمقرر الجمعية العامة ٥٥٩/٧٠ الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات عامة غير رسمية خلال الدورة الحالية.

وتتضمن رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه، قمت بتعميمها لنظر الدول الأعضاء فيها، صيغة لمشروع مقرر شفوي بشأن هذه المسألة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر: أولا، أن تؤكد من جديد الدور المركزي للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن؛ وثانيا، مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية على الفور بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجلسات العامة غير الرسمية للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، على النحو الذي أذنت به مقررات الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، و ٥٦٥/٦٣ باء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و ٥٦٨/٦٤ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، و ٥٥٤/٦٥ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و ٥٦٦/٦٦ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ٥٦١/٦٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٥٥٧/٦٨ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٥٦٠/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ و ٥٥٩/٧٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، استنادا إلى الجلسات غير الرسمية التي عُقدت أثناء دورتها الحادية والسبعين، وكذلك المواقف والمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء، والتي ترد في النص ومرفقها المعممين في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وباستخدام عناصر التقارب المعممة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ وعناصر القواسم المشتركة والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها، المعممة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧ للمساعدة في إثراء عملها في المستقبل، مع الترحيب بالمشاركة النشطة والمبادرات والجهود المكثفة التي يبذلها رئيس الجمعية العامة. ونلاحظ مع التقدير الدور النشط والجهود الملموسة التي يبذلها الرئيسان المشاركان بطريقة تشاورية بغية إجراء إصلاح شامل في وقت مبكر لمجلس الأمن؛ وثالثا، عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، إذا قررت الدول الأعضاء ذلك؛ ورابعا، إدراج البند المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“ في جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة؟

اعتمد مشروع المقرر الشفوي (المقرر ٥٥٣/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد العتيبي (الكويت): أتشرف بإلقاء بيان باسم المجموعة العربية. ويطيب لي في البداية، أن أتقدم لكم بخالص التقدير لجهودكم في قيادة الجمعية العامة، فضلا عن ما أعطيتموه من اهتمام خلال رئاستكم لأحد أهم المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، وهو مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لرئيسي المفاوضات الحكومية الدولية، الممثل الدائم لتونس، السيد محمد خالد الخياري، والممثل الدائم لرومانيا، السيد أيون جينغا، على

جهودهما وتفانيهما في سبيل تقريب وجهات نظر الدول والمجموعات في إطار المفاوضات الحكومية.

السيد الرئيس، وإذ تهنئكم المجموعة العربية على اتخاذ المقرر ٥٥٣/٧١ اليوم بتوافق الآراء، أود أن أؤكد لكم مرة أخرى حرص المجموعة على أن تحظى أي خطوة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية على أوسع قبول سياسي ممكن في سبيل مواصلة التقدم نحو الإصلاح العادل والشامل لمجلس الأمن. كما أعيد التأكيد على الموقف العربي الداعي للحفاظ على تماسك العضوية العامة وعدم الانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية عبر فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء. وبعد المقرر الذي اتخذناه اليوم، تتطلع المجموعة العربية لمواصلة النقاش في إطار المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة ٧٢ للجمعية العامة للبناء على ما تحقق خلال الدورات السابقة في سبيل الإصلاح العادل والشامل لمجلس الأمن والذي يستجيب لمواقف وتطلعات الدول الأعضاء، ولا سيما موقف المجموعة العربية، المطالب بمقعد دائم بكافة الصلاحيات والامتيازات في أي توسيع مستقبلي في فئة المقاعد الدائمة، وتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة.

وختاما، تؤكد المجموعة العربية عزمها مواصلة المشاركة بفعالية وإيجابية خلال الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية لصياغة تفاهم مشترك يوفر الأرضية اللازمة للتوصل إلى حل توافقي يؤدي إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن.

السيد سوماه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا لكم على التزامكم الثابت وتفانيكم فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن.

لا تزال مجموعة الدول الأفريقية ملتزمة بثبات بإجراء إصلاح شامل وهادف لمجلس الأمن. ونقدّر أيضا الجهود التي بذلها الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة، السفير أيون جينغا (رومانيا) والسفير محمد خالد الخياري (تونس). وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مناقشاتها الجدية التي أفضت إلى اتخاذ المقرر ٥٣٣/٧١ للتو بتوافق الآراء بشأن التجديد. وأعتقد أن ذلك قد تم انطلاقا من جهودنا الرامية إلى الحفاظ على الوحدة والثقة المتبادلة بين الأعضاء في المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن، بحيث يتمكن من خدمة البشرية على نحو أفضل وبما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق برسالتنا المؤرخة ١٠ تموز/يوليه، التي جاءت، سيدي الرئيس، ردا على رسالتكم المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه، التي عممتم فيها العناصر المشتركة والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها ومناقشة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، أبلغناكم برأينا المتمثل في أنه من المؤسف أن ورقة العناصر التي قدمها الرئيسان المشاركان لا تجسد بشكل واف نص وروح الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونلاحظ مع التقدير أن الورقة تشير تحديدا إلى تمثيل أفريقيا في المجلس بعد إصلاحه. بيد أن هذا الفهم لا يعبر بدقة عن التقارير الدقيقة لاجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية.

وفي حين أن الورقة تحاول بالفعل أن تعكس فحوى المناقشات التي تشير تحديدا إلى أفريقيا والموقف الأفريقي الموحد، فإن المجموعة الأفريقية كانت تتوقع من الرئيسين المشاركين أن يعبرا عن حقيقة أن الموقف الأفريقي الموحد قد حظي بقبول سياسي واسع خلال المفاوضات الحكومية الدولية الحالية. وفي هذا الصدد، كان ينبغي تسليط الضوء على الدعم لحصول أفريقيا على مقاعد في فئتي عضوية المجلس. وتحقيقا لهذه الغاية، ومن أجل دفع العملية قدما، سيكون من دواعي تقدير المجموعة

الأفريقية أن توضح أي وثيقة ختامية مقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية بجلاء أن أفريقيا ينبغي أن تُمثل في كل فئة من الفئتين الدائمة وغير الدائمة في المجلس بعد أن يتم إصلاحه.

ويسر المجموعة الأفريقية أن المواقف والمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء، على النحو المبين في الوثيقة الإطارية ومرفقها اللذين عممهما رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، سيجري ترحيلها إلى الدورة الثانية والسبعين. وستواصل أفريقيا العمل بصورة بناءة مع جميع الدول الأعضاء بروح من الثقة والاحترام المتبادلين، بغية تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من أجل تعزيز شرعية قراراته.

ولا يمكننا التكلم عن مجلس أمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وخضوعا للمساءلة وشفافية وفعالية وكفاءة في الاضطلاع بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إلا من خلال هذا الإصلاح.

ونحن نتطلع إلى عملية مفاوضات حكومية دولية بناءة وتطلعية خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ونحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا للتوصل إلى أوسع قبول سياسي ممكن، بطريقة تعزز وحدة هدفنا في الحفاظ على قيم ومثل الآباء المؤسسين للأمم المتحدة – أمم متحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها واستمرار استخدامها كمركز للحوكمة العالمية.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم مجموعة الأربعة – البرازيل والهند واليابان وبلدي – باعتبار هذا آخر بيان أدلي به بوصفي ممثلا دائما لألمانيا في الجمعية العامة. أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، نشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم في عملية إصلاح مجلس الأمن داخل الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. فقد وجهتمونا بمهارة خلال أجواء عاصفة أحيانا في محيطات المفاوضات الحكومية الدولية وواصلتم المسيرة رغم هبوب عواصف شديدة من عدة اتجاهات في بعض الأوقات. وقد خطوتم بنا خطوة إلى الأمام، وكفلتم ألا نفقد الأمل في أننا في نهاية المطاف سنصل إلى بر تحقيق الإصلاح.

كما نشكر الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفيرين أيون جينغا ومحمد خالد الخياري، على جهودهما في توجيه السفينة. فقد جعلانا نجد في العمل؛ وجعلانا نراجع مواقفنا ومواقف الآخرين؛ وجعلانا، بتلك الطريقة نجد القواسم مشتركة التي تحظى بتأييد واسع ونحدد مسائل لمواصلة النظر فيها. إن عملهما مقدر تقديرا كبيرا.

ثانيا، إننا نؤيد مقرر التمديد ٥٥٣/٧١ الذي قدمتموه، السيد الرئيس، والورقة الواردة فيه، المعنونة ”عناصر القواسم المشتركة والمسائل التي تحتاج إلى مواصلة النظر فيها“. سيساعد المقرر والورقة كلاهما في توجيه الدفة في مسيرة سفينتنا نحو إصلاح المجلس. كما يبرز المقرر أيضا ما حققناه، بما في ذلك معالم بارزة أنجزت في الدورتين التاسعة والستين والسبعين، الوثيقة الإطارية وورقة العناصر. فكلاهما يشكل، إلى جانب وثيقة هذا العام، خريطة مسارنا المقبل.

وعلى ذكر مسارنا المقبل، لأشاطركم مقولة تناسب حالتنا في المفاوضات الحكومية الدولية: ”من لا يتوجه صوب أي مكان، لن يصل أيضا أبدا إلى أي مكان“. والمعنى واضح بالنسبة لنا. فيجب علينا المضي قدما والخروج من الدوامة. يجب علينا الابتعاد عن التكرار. علينا أن نمضي قدما من مرحلة الحديث عن المفاوضات لبدء مفاوضات حقيقية – مفاوضات تستند إلى نص تفاوضي.

تلك المقولة شائعة في رومانيا، وهي وثيقة الصلة تماما. وهي تقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. أود أن أضيف، إلى كل الثناء المستحق على عمل جميع الحاضرين وعمل الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، رجاء أو، كما قد يقول البعض، لنكن أوضح. لا يمكننا أن نكون راضين تماما عن نتائج المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الحادية والسبعين

– ليس فقط لأن الجمعية العامة لم تعتمد بعد مشروع قرار لإصلاح مجلس الأمن، ولكن كذلك لأننا لم نشرع في مسار مفاوضات تستند إلى نص. إن ما نفتقده، هو بدء هذا الإجراء من إجراءات التشغيل الموحدة لكل مفاوضات الأمم المتحدة الأخرى.

ويبدو أن مجاذيف سفينة مفاوضاتنا الحكومية الدولية في المياه من جهة واحدة فقط. ورغم أننا نقوم جميعا بالتجذيف بكل قوانا، فإننا ندور حول أنفسنا. إن المفاوضات التي تستند إلى نص تعني أن مجاذفينا ستكون في المياه على جانبي السفينة لتنطلق بالسرعة الكاملة نحو بر تحقيق الإصلاح الحقيقي. ولا حاجة إلى أن يقلق الربان المقبل للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن اتخاذ هذا المسار. فجل طاقم السفينة، على الأقل ١٦٤ من أصل ١٩٣، قد انضموا ومستعدون للتجذيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن كانت فعلا هذه هي المرة الأخيرة التي يخاطب فيها ممثل ألمانيا الجمعية العامة، فإنني أود، كرئيس، أن أشكره بصفته أحد نواب رئيس الجمعية العامة على خدمته الممتازة في الجمعية في دورتها الحادية والسبعين.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69، وهي مجموعة متنوعة من البلدان تتألف في معظمها من الدول الصغيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي توحدها القضية المشتركة المتمثلة في تحقيق إصلاح دائم وشامل لمجلس الأمن.

وأشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم وإدارتكم لهذه العملية وعلى توجيهكم للرئيسين المشاركين في العمل الذي جرى الاضطلاع به بشأن هذه المسألة الحاسمة الأهمية. كما نود أن نشكر ونهنئ الرئيسين المشاركين، السفير أيون جينغا ممثل رومانيا، والسفير محمد خالد الخياري ممثل تونس، على إتاحة فرص كبيرة للدول الأعضاء لإجراء مناقشات موضوعية وتفاعلية، جرت في جو ودي وصريح، أثناء هذه الدورة. إن الوثيقة التي اعتمدناها اليوم (المقرر ٥٥٣/٧١) إسهام هام من الرئيسين المشاركين في هذه العملية وتؤيدها مجموعتنا تأييدا كاملا، وفي رأينا، تؤيدها جميع الدول الأعضاء.

لقد بدأ نظر الجمعية العامة في هذا البند قبل ٢٥ عاما. وقد اعتمدنا عدة وثائق في ربع القرن الماضي بشأن المسألة وتعكس الورقة المتعلقة بعناصر القواسم المشتركة والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها إضافة أخرى لهذه المجموعة من الأوراق والوثائق. وإذ يسعدنا أننا نحتفل اليوم بثمار عمل الجمعية على مدار سنة في هذه العملية بشأن مسألة هامة، وفي الإطار الأوسع للأمور، نحن لم نبدأ بعد عملنا الحقيقي في المفاوضات وتبادل الآراء على المستوى السياسي. ولا يرجع ذلك، في رأينا، إلى رغبة أو إرادة أو مضمون، بل إلى تعنت أقلية غير مستعدة لاحترام المشاعر الأعم للجمعية العامة. فلم نشهد في أي حيز يفترض أنه ديمقراطي أن رغبة ٨٥ في المائة من الأعضاء لا تفضي إلى عمل.

وكما أن مجلس الأمن، من الناحية النظرية، مسؤول أمام جميع الدول الأعضاء عما يتخذ أو لا يتخذ من إجراءات، فإن الجمعية العامة مسؤولة أمام شعوب الأمم المتحدة عن الإجراءات التي تتخذها أو لا تتخذها. فبنهاية ٢٥ عاما من نظرنا في هذه المسألة، يجب علينا أن نجري تقييما وتقديرا أمينا لما أحرزنا من تقدم. وعلينا أن نجري تقديرا للأسباب التي تجعلنا، بعد كل هذه السنوات، نواصل القيام بعملية هي في الأساس غير عادية. وقد تقتضي مبادئ الديمقراطية والشفافية أنه ينبغي لنا أن نعقد جلساتنا في شكل مفتوح حتى يتسنى للمجتمع الدولي ولشبابنا أن يتمكن من التحقق بشكل أفضل مما يمنعنا من تلبية رغبة أغلبية الدول الأعضاء.

وقد بينت مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 بوضوح، في رسالتها المؤرخة في ٦ آذار/مارس، أن أكثر من ١٦٠ بلدا يعتقد

أنه يتوفر للعملية في هذه المرحلة جميع الشروط اللازمة للبناء على أعمال الدورات السابقة والتقدم إلى مفاوضات تستند إلى نص.

ونحن مستعدون وتواقون إلى مناقشة المسائل والتفاوض عليها وحلها لأجل المضي قدما بهذه المسألة البالغة الأهمية. ونأمل أن تتمثل خطوتنا المقبلة في تطبيع هذه العملية وبدء المفاوضات استنادا إلى النصوص كي تتمكن هذه العملية من الخروج بحل توفيقي يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن. ونأمل في هذا الصدد، أن نبدأ في الدورة القادمة من حيث انتهينا في هذه الدورة، وألا نسعى إلى تكرار الدوامة نفسها مرة أخرى.

وأود أن أختتم بياني باقتباس هام من تقاليد الحكمة الشرقية:

”لا تدعو ثمرة العمل أن تكون دافعا لعملكم، فليكن عملكم لأجل العمل نفسه وليس لأجل الثمر“.

وأتمنى أن نسترشد جميعا في القيام بما هو صحيح، فهذا وحده سيحدد ثمار عملنا، وهذا وحده سيخفف عنا مخاوفنا وترددنا. ونأمل أن نتمكن معا من الاستجابة لنداء حكمتنا الجماعية ونسعى لإصلاح مجلس الأمن عاجلا لا آجلا.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أثني على الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير خياري والسفير جينغا، للطريقة الشفافة والشاملة التي أديا بها واجباتهما. فقد هيأت قيادتهما أجواء بناءة خلال هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية، ما مكّن جميع الوفود من المشاركة في مناقشات صريحة وموضوعية.

وقد اتفقنا اليوم على مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بناء على العمل الذي اضطلعت به الدول الأعضاء طوال عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وفي الواقع، فقد أسهمت جميع دورات المفاوضات الحكومية الدولية إسهامات هامة في عملية الإصلاح بهدف التوصل إلى حل يمكن أن يحظى بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء في أوسع نطاق ممكن.

وخلال هذه الدورة من المفاوضات، مكّنت المناقشات بين الدول الأعضاء الرئيسين المشاركين من تحديد القواسم المشتركة والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها، على النحو الوارد في الوثيقة التي أعدّاها. ولم تؤيد الدول الأعضاء هذه الوثيقة أو تعتمدها بعد، غير أننا نسلّم بإسهامها في التوصل إلى حل توافقي. وقد تشاطرت مجموعة الاتحاد من أجل التوافق في الآراء – شأنها شأن الآخرين – آراءها بشأن العناصر المشتركة للوثيقة، بما في ذلك القواسم المشتركة التي هي بحاجة واضحة إلى المزيد من المداولات. ونود في ذلك الصدد، أن نشدد على أن توسيع فئات العضوية الأخرى مسألة تتطلب مزيدا من النظر، بصرف النظر عن وضع ذلك في الوثيقة. ومع ذلك، نرى أيضا – مثلما أكدتم، سيدي الرئيس في رسالتكم المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه – أنه يمكن اعتبار وثيقة الرئيسين المشاركين خطوة في الاتجاه الصحيح.

وقد حثثنا الأعضاء في بداية هذه الدورة التفاوضية على العمل على تعريف مشترك للمبادئ التي ينبغي أن يسترشد بها إصلاح مجلس الأمن. وإذ توشك هذه الدورة على نهايتها، فإننا مقتنعون أكثر من ذي قبل بأن المراحل التالية من عملية الإصلاح ستكون أكثر سلاسة متى تم الاتفاق على هذه المبادئ. ويسرُّنا أن ننوه في ذلك الصدد بالإشارات المتكررة في وثيقة الرئيسين المشاركين إلى المبادئ التي يجب أن يستند إليها إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، فقد فوجئنا بمعارضة بعض الوفود لإدراج هذين المبدأين الأساسيين: الديمقراطية والتمثيل، ضمن القواسم المشتركة. وفي مواجهة معارضة هذين المبدأين الأساسيين اللذين تعززهما الأمم المتحدة، اضطر الرئيسان المشاركان إلى إبقائهما باعتبارهما من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من النظر فيها وصولا إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية. وإن لدى المجموعة اعتقادا

راسخا بأنه لا يمكن إرجاء المناقشة الجدية بشأن هذين المبدأين الرئيسيين لإصلاح مجلس الأمن لوقت آخر. عليه، فإننا نتوقع أن تعطى الدول الأعضاء هذه الفرصة أخيرا خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

ونذكر أنه خلال المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، (انظر A/71/PV.42 و A/71/PV.43) أن جميع الدول الأعضاء قد وافقت على فكرة إضافة مقاعد غير دائمة جديدة في المجلس لصالح المناطق الناقصة التمثيل، وأن عددا كبير ومتزايدا من الدول الأعضاء يعارض توسيع نطاق حق النقض. ونسلّم اليوم بالاستنتاج الذي توصل إليه الرئيسان المشاركان بأن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين قد حظيت بقبول جميع الدول الأعضاء بوصفه جزءا من الإصلاح الشامل لجميع المجموعات الخمس المبينة في المقرر ٦٢/٥٥٧. ونوافق أيضا على أن مسألة حق النقض تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر إصلاح مجلس الأمن. وإذا ما استمر الخلاف حادا بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، فليس ذلك إلا بسبب الطلب على مقاعد دائمة إضافية.

واليوم – كما كنا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي – فإننا مقتنعون بأن هناك أرضية مشتركة يمكنها أن تساعدنا على إيجاد حل نهائي لبدء عملية الإصلاح في نهاية المطاف. ومن شأن التحلي بالمرونة وروح التسوية أن يمكّن الجمعية العامة من إصلاح مجلس الأمن بطريقة توافقية ومستدامة، وهو ما ظللنا نسعى إليه. وعليه، تتطلع مجموعة الاتحاد من أجل التوافق إلى الانخراط في المفاوضات المقبلة بدافع من الاقتناع الراسخ بإمكانية إصلاح مجلس الأمن.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية) تشيد هنغاريا بكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة ونرحب باتخاذ المقرر ٧١/٥٥٣ الذي سيمكننا من مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن.

ونود أن نشكر الرئيسين المشاركين، السفير خياري والسفير جينغا، على توجيهنا خلال هذه الدورة. ونعرب عن تقديرنا لعملهما على الورقة التي تتضمن مادة للدراسة والتفكير حتى اللحظة الأخيرة. ونرى أن تلك الورقة تكملة جيدة للوثائق التي أعدّها الميسرون السابقون للعملية، ونتطلع إلى استمرار الجهود في ذلك الصدد في الدورة القادمة.

وستحيي الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي ٤٧/٦٢ بشأن ضرورة إصلاح مجلس الأمن، فضلا عن الذكرى السنوية العاشرة لبدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ويتمثل خيارنا الأفضل في إعطاء الدورة المقبلة الهامة مكانتها عن طريق البناء على الزخم المكتسب هذا العام، فضلا عن توضيح المسائل والقواسم المشتركة بغية مواصلة النظر فيها كي يتسنى لنا بدء مفاوضات تستند إلى نص موحد في نهاية المطاف.

وختاما، أود أن أكرر القول بأن هنغاريا تنظر بشكل إيجابي لوثيقة هذا العام، وهي على استعداد للإسهام بنشاط في عملية المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة لتمكينها من المضي قدما.

السيد مصطفى (مصر): أود بداية التنويه إلى أن وفد مصر ينضم إلى بياني المجموعتين الأفريقية والعربية، اللذين تفضل بإلقائهما الممثلين الموقرين لسيراليون والكويت. كما أود إبداء الملاحظات التالية نيابة عن وفد بلادي.

تعرب مصر عن خالص تقديرها لجهودكم الحثيثة والتزامكم خلال رئاستكم للجمعية العامة خلال دورتها الحادية والسبعين بدعم عملية إصلاح وتوسيع مجلس الأمن. وهي المسألة التي تحظى بأولوية متقدمة لدى كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

كما أود أن أعرب عن خالص التقدير لجهود الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الحالية، السفير ايون جينغا الممثل الدائم لرومانيا، والسفير محمد خالد الخياري الممثل الدائم لتونس، وذلك لحرصهما على مواصلة

إحراز تقدم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية وتفانيهما في تقريب وجهات النظر بين الدول والمجموعات المختلفة.

ترحّب مصر بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه اليوم بشأن المقرر ٥٥٣/٧١ المتعلّق بالتمديد الإجرائي، والذي يعكس التزاماً جماعياً بالمفاوضات الحكومية الدولية، باعتبارها الإطار الوحيد للتوصل لإصلاح عادل وشامل لمجلس الأمن، ورغبة مشتركة من جانب كافة الدول الأعضاء لمواصلة العمل معاً لبناء أوسع قبول سياسي يُفضي إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، وذلك كركن رئيسي من عملية شاملة تستهدف إصلاح الأمم المتحدة وتمكينها من مواجهة التحديات المعاصرة وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاق المنظّمة.

وباتخاذ المقرر اليوم الذي يتيح لنا مواصلة العمل في إطار المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة القادمة للجمعية العامة، فمن الأهمية بمكان التفكير في عدد من المبادئ التي تستند إليها المفاوضات، والتي نص عليها مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي أنشأ عملية المفاوضات الحكومية الدولية ووضع الأسس التي تقوم عليها، وفي مقدمة هذه المبادئ أن المفاوضات الحكومية هي عملية تملكها وتقودها الدول الأعضاء وأن مواقف ومقترحات الدول والمجموعات المختلفة هي أساس عملية المفاوضات.

ومن هذا المنطلق، فإن أي ورقة ناتجة عن جولات المفاوضات الحكومية الدولية كي تحظى بتوافق الآراء، يجب أن تعكس بشكل كامل الموقف الأفريقي الموحّد الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، ومطالبة أفريقيا بالتمثيل العادل في فئتي العضوية في مجلس الأمن، بما في ذلك مقعدان دائمان بكافة صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، وذلك بهدف رفع الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا وتمكينها من مواصلة مساهمتها الفعالة في صون السلم والأمن الدوليين. كذلك، يجب أن تعكس الورقة بشكل كامل موقف المجموعة العربية المطالبة بمقعد دائم في أي توسيع مستقبلي في فئة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن.

كذلك، فقد أكّد المقرر على ضرورة التوصل إلى حل يحفظ الترابط بين المسائل التفاوضية الخمس بما يحقق الإصلاح الشامل لمجلس الأمن ويحظى بأوسع قبول سياسي من جانب الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، ترحب مصر بالجهود الهادفة لتحديد مساحات الاتفاق بين مواقف ومقترحات الدول والمجموعات المختلفة والعمل على توسيعها، فضلاً عن تحديد مناطق الاختلاف والتي تظل شاسعة بالنسبة لعدد من المسائل التفاوضية الرئيسية. وتتطلع مصر إلى مواصلة هذا الجهد خلال الدورة القادمة من المفاوضات الحكومية الدولية.

من جهة أخرى، فإن المناقشات التي جرت خلال الدورة الحالية تثبت الحاجة إلى إجراء نقاش معمّق حول المبادئ والمعايير التي تستند إليها عملية المفاوضات الحكومية الدولية، وهو المقترح الذي كررته مجموعات تفاوضية رئيسية، بما في ذلك المجموعتان الأفريقية والعربية، في مناسبات متعددة، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الوضوح في وجهة عملية المفاوضات وبما يُسهّل بناء أوسع قبول سياسي بين الدول الأعضاء حول إصلاح مجلس الأمن.

وفي الختام، تتطلّع مصر إلى مواصلة العمل مع كافة الدول والمجموعات بشكل بناء خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة وبما يدعم وحدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويقودنا باتجاه الإصلاح المنشود.

السيدة بانيس – روبرتس (دومينيكا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بملاحظاتي الموجزة بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

ترحب الجماعة الكاريبية باعتماد المقرر ٥٥٣/٧١ بتوافق الآراء، إذ يهدف إلى إعادة تأكيد الدور المحوري للجمعية العامة في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، وكذلك للمواصلة الفورية للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية. ونعتبر هذا دليلاً على أن للدول الأعضاء

مصلحة في استمرار المناقشات بشأن إصلاح المجلس، على الرغم من الاختلافات في المواقف.

وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى الاستفادة من الاجتماعات غير الرسمية التي عُقدت أثناء الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة ومن مواقف ومقترحات الدول الأعضاء باستخدام عناصر التقارب، والتي عُممت في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، والعناصر المشتركة والقضايا التي تتطلب مواصلة النظر فيها، والتي عُممت في ٢٧ حزيران/يونيه، للمساعدة في توجيه الأعمال المقبلة للجمعية.

ونغتنم هذه الفرصة لنثني على الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، السفير إيون جينغا والسفير محمد خالد الخياري، على إدارتهما القديرة للمفاوضات خلال الدورة الحادية والسبعين ولنشكركم، سيدي الرئيس، على التزامكم بعملية إصلاح مجلس الأمن.

وتؤكد الجماعة الكاريبية مجدداً التزامها بإصلاح مجلس الأمن وستظلّ منخرطة في العمل الذي ينتظرنا.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): اتخذت الجمعية العامة للتو المقرر الشفوي ٥٥٣/٧١، بشأن التمديد التقني لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، لتستمر هذه العملية في الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

منذ بداية السنة، عقدت الجمعية العامة خمس جلسات من المفاوضات الحكومية الدولية. وقد ناقشت الدول الأعضاء خمس مجموعات من المسائل وعلاقتها المتأصلة في جو إيجابي عموماً. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك اختلافات، فالمفاوضات المتأنية نفسها بنّاءة ومفضية تدريجياً إلى تهيئة الظروف من أجل تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء. وتشكر الصين رئيس الجمعية العامة والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية على الدور الذي اضطلعا به في هذا الصدد.

إن الورقة التي تتضمن مادة للتفكير بشأن عناصر التقارب والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها والتي أصدرها الرئيسان المشاركان تعكس فهم الرئيسين المشاركين لمواقف الدول الأعضاء بشأن إصلاح مجلس الأمن. ولا يوجد توافق في الآراء بشأن ورقة العناصر ولا يوجد وضع رسمي للمفاوضات الحكومية الدولية بسبب الاختلافات في الرأي بين الأطراف.

تشكل عملية التفاوض الحكومية الدولية المنبر الأساسي للنهوض بإصلاح مجلس الأمن ويمثل مبدأ قيادة الدول الأعضاء أساس تطورها السليم. وتعرب الصين عن تقديرها للرئيسين المشاركين على تقيدهما بهذا المبدأ.

شاركت الدول الأعضاء بنشاط، منذ عام ٢٠٠٩، في المفاوضات وطرحت مواقف وقدمت مقترحات واقتراحات في جهد بناء للمضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن. وتشكل تلك المقترحات والاقتراحات وسيلة لجميع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى حلول وسط، والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء. إن إصلاح مجلس الأمن يؤثر على المصالح الحقيقية لجميع الدول الأعضاء ولا يمكن إنجازه بين عشية وضحاها. ولن تمكننا سوى سنوات عدة من الجهد والعمل الدؤوب المتواصل في سياق المفاوضات الحكومية الدولية، من تضييق خلافاتنا تدريجيا، حتى نصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء.

وتأمل الصين أن تواصل مجموعة المفاوضات الحكومية الدولية، خلال الدورة القادمة للجمعية العامة، التقيد بالولاية المسندة لها بموجب القرار ٥٥٧/٦٢، ومبدأ قيادة الدول الأعضاء وفكرة مجموعة الحلول، ومن ثم بذل جهود جديدة لتمكين الدول الأعضاء من التوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن. وستواصل الصين العمل بصورة مشتركة مع جميع الدول الأعضاء والمضي قدما بإصلاح مجلس الأمن في اتجاه يتوافق مع المصالح المشتركة لجميع الأعضاء والمصالح الطويلة الأجل للأمم المتحدة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد جلسة اليوم وعلى قيادتكم المسؤولة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. ونحن ممتنون لكم على المقرر ٥٥٣/٧١ المتعلق بإحالة النظر في إصلاح مجلس الأمن إلى الدورة الثانية والسبعين. هذه المسألة هي إحدى أهم المسائل المطروحة على جدول أعمال المنظمة، إذ أن المجلس جهاز تقع على عاتقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

في الوقت نفسه، وكما أظهرت المناقشات أثناء الدورة الحالية، تظل مواقف الدول الأعضاء بشأن جوانب معينة مختلفة اختلافا أساسيا، بل ومتعارضة. ومن الواضح أنه بالنظر إلى الأهمية السياسية الكبرى لمسألة إصلاح مجلس الأمن، علينا أن نواصل السعي إلى حل يتمتع بتأييد أوسع من الدول الأعضاء من أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة رسميا. والوضع الأمثل هو أن يكون هذا قرارا يستند إلى توافق الآراء، ويتعين إجراء المناقشات على أي حال، بطريقة بناءة وشفافة ومفتوحة، دون جداول زمنية مفروضة بصورة مصطنعة.

ونود أن نذكّر بضرورة أن تكون البلدان النامية في آسيا وأفريقيا في صدارة الحاصلين على مقاعد إضافية في مجلس الأمن. نحن نعتقد أنه يمكنها الإسهام بشكل كبير في حفظ السلم والأمن الدوليين. والأهم، أن ذلك سيكفل أن تكون القرارات المقبلة للمجلس متوازنة.

نحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه يتعين مناقشة جميع الجوانب الخمسة لإصلاح مجلس الأمن في مجملها. وأي محاولة لعزل مسائل محددة تهدد بتقويض نهج الصفقة الذي يشكل أساس المفاوضات واتفق عليه الجميع. ونود أيضا أن نؤكد على أن العملية لا ينبغي أن تمضي قدما من خلال فرض نصوص أو وثائق تفاوض أو مبادرات أخرى للميسرين، لا تحظى بتوافق الآراء. لقد بيّنت الدورات السابقة للجمعية العامة بوضوح عدم جدوى وخطر محاولات التوصل إلى حل دون مراعاة النطاق الكامل للمواقف.

وفي الختام، أود أن أشكر الرئيسين المشاركين، جينغا من رومانيا ومحمد خالد الخياري من تونس، اللذين بذلا جهدا كبيرا للقيام بدورهما خلال الدورة الحادية والسبعين.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكركم على الأولوية التي أوليتموها لمسألة إصلاح مجلس الأمن وعلى قيادتكم وانخراطكم في عملية الإصلاح. ونود أيضا أن نسجل تقديرنا للسفير جينغا من رومانيا، والسفير محمد خالد الخياري من تونس، على عملهما الدؤوب وقيادتهما لعمل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بطريقة جامعة وشفافة وفعالة. لقد توجت قيادتهما القديرة للعملية بورقة الرئيسين المشاركين المعنونة ”عناصر القواسم المشتركة والقضايا التي تحتاج إلى مواصلة النظر فيها“.

نحن نعتبر أن ورقة الرئيسين المشاركين وثيقة ختامية هامة هذا العام، لأنها تحدد في وثيقة موحدة وحيدة العناصر الرئيسية للقواسم المشتركة بشأن جميع مجموعات المسائل الخمس المكلف بها بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وتشير ورقة الرئيسين المشاركين أيضا إلى بعض المسائل الأخرى التي تستحق المزيد من التفكير والمناقشة.

ويسعدنا أن تستند الورقة إلى العمل الذي قامت به المفاوضات الحكومية الدولية على مدى السنتين الماضيتين، إلى جانب الوثيقة الإطارية وورقة عناصر التقارب، والتي ستشكل نقطة مرجعية جيدة تبدأ على أساسها المناقشات في الدورة القادمة للمفاوضات الحكومية الدولية.

ونلاحظ إغفال الورقة لأي إشارة لمسألة هامة بالنسبة لسنغافورة، وهي الحاجة إلى إيلاء الاهتمام الواجب لتمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الأمن بعد أن يتم إصلاحه.

ومع ذلك، فإننا نعترف بأن الورقة تعكس توازنا دقيقا لمصالح ومواقف الدول الأعضاء. وبناء على ذلك، انضممنا إلى توافق الآراء بشأن اعتماد المقرر ٧١/٥٥٣. غير أننا سنواصل إثارة هذه المسألة الهامة فضلا عن المسائل الأخرى التي تهم الدول الصغيرة، ولا سيما أساليب عمل مجلس الأمن، عندما تستأنف المفاوضات الحكومية الدولية عملها السنة المقبلة.

وبينما تمثل الورقة معلما بارزا آخر في عمل عملية المفاوضات الحكومية الدولية، ينبغي لنا ألا نكتفي بما حققناه. ويتجلى التحدي الآن في البناء على ورقة الرئيسين المشاركين والمحافظة على الزخم من أجل إحراز تقدم. ونرى أن ضرورة إصلاح مجلس الأمن لا تزال حقيقية وملحة بقدر أكبر من أي وقت مضى. يجب علينا تسريع وتيرة عملنا من أجل تحقيق إصلاحات سريعة ومجدية.

ويظل وفد بلدي ملتزما بالعمل مع جميع الوفود الأخرى لتعزيز التقدم المحرز، وتحقيق الإصلاحات المجدية والمبكرة لجعل مجلس الأمن أكثر انفتاحا وخضوعا للمساءلة وفعالية وشمولا.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول بضع كلمات باسم كلا الرئيسين المشاركين. وأود أن أعرب عن امتناننا العميق لكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع الذين أعربوا عن دعمهم للعمل الذي قام به الرئيسان المشاركان.

شجعتم سيدي الرئيس، في بيانكم لدى افتتاح المفاوضات الحكومية الدولية، في ٦ شباط/فبراير، الدول الأعضاء على إيجاد السبل لتجاوز مأزق الخلافات الطويلة الأمد بشأن طبيعة إصلاح مجلس الأمن. وأشرتم أيضا إلى الحاجة إلى تجديد روح الانفتاح والتوافق والالتزام بإيجاد أرضية مشتركة للتغلب على التحديات المتصلة بالقضايا الحساسة والمعقدة المتعلقة بهذا الإصلاح.

إن المفاوضات الحكومية الدولية عملية سياسية معقدة للغاية، وهو ما يعني أن إصلاح مجلس الأمن يتطلب التوصل إلى حل سياسي. من المؤكد أن هذا الحل موجود. والوضع القائم ليس خيارا، وأعتقد أنه عندما تتوفر الإرادة، توجد الوسيلة.

لقد سعينا، كرئيسين مشاركين، إلى الابتكار والحفاظ على الزخم مع احترام تطلعات جميع الدول الأعضاء. واستنادا إلى مبدأ أنه لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء، وباستخدام المناقشات التفاعلية، حاولنا تحديد أوجه الترابط بين المجموعات الخمس، بهدف تحديد عناصر القواسم المشتركة والمسائل التي تحتاج إلى مواصلة النظر فيها.

وقد عملنا دوما بوصفنا وسيطين نزيهين، بحسن نية وبحياد تام، مدركين الدور الأساسي الذي تؤديه الدول الأعضاء في هذه العملية.

فهدفنا المشترك هو تحقيق أكبر فائدة من قدرة مجلس الأمن على تلبية المطالب الجديدة فيما تواجه الأمم المتحدة مجموعة متزايدة من التحديات، بما في ذلك الإرهاب والأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات المسلحة والشواغل الصحية والبيئية الهامة. ولا يمكن التصدي لهذه التحديات إلا بطريقة منسقة لأن ما يحدث الآن في أحد أرجاء العالم يتردد صداه على بعد عشرات الآلاف من الأميال. ولذلك، اتبع الرئيسان المشاركان سبيلا للمضي قدما يواصل البناء على زيادة الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء من أجل مواصلة استكشاف ما هو مشترك بيننا ولنرى كيف يمكننا تضييق الفجوة بين المواقف المختلفة، مع مراعاة أنه لا يمكننا البدء في كل مرة من الصفر.

ولأنه قد يكون لإصلاح مجلس الأمن نتائج جيوسياسية، فإن عملية المفاوضات الحكومية الدولية لا يمكن أن تكون مجرد جمع بيانات. فليس الغرض منها تحديد الأغلبيات والأقليات من البلدان، بل إيجاد حل مقبول للجميع. ويتمثل دورها في إقامة الجسور والثقة، وليس فصل الدول الأعضاء في معسكرات مختلفة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تلائم التطلعات الواقع. وقد حاولنا، كرئيسين مشاركين، أخذ جميع هذه الجوانب في الاعتبار.

فالأمم المتحدة هي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة لدينا. وعلى الرغم من تنوع أصواتها، فإنها لم تبق على حالها منذ عام ١٩٤٥. لقد كانت منظمتنا في عملية تطور مستمر، بما في ذلك توسيع مجلس الأمن في العام ١٩٦٥ وإنشاء مجموعة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهذه ليست سوى بضعة أمثلة على كيفية تطور المؤسسات إيجابيا إذا استوفيت الشروط.

وقد اتفقنا جميعا على الحفاظ على زخم إصلاح مجلس الأمن. يقول مثل صيني ”إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة“. ونحن جميعا ندرك أن أمامنا طريق طويل. وقد يبدو الطريق ضيقا، في بعض الأحيان، وقد نعتقد أنه ليس متسعا بما يكفي ليمشي فيه الجميع. غير أننا لو أردنا بلوغ نفس المقصد، فإننا نحتاج ثقة متبادلة ورغبة عامة في التوصل إلى حلول وسط. ونظرا لأن المفاوضات الحكومية الدولية هي عملية تقودها الدول الأعضاء، فإن العناصر المشتركة والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها التي حددها الرئيسان المشاركان تستند بالكامل إلى مساهمات الدول الأعضاء. فهي ليست وثيقة توافقية لأنها تشمل آراء مختلفة بشأن كيفية إصلاح مجلس الأمن، ولكنها ليست خلافية، كما أكدت البيانات التي استمعنا إليها اليوم، لأنها تعكس بدقة قدر الإمكان، كيف ترى الدول الأعضاء إصلاح مجلس الأمن.

وفي نهاية المطاف، فإن هذه الدورة من المفاوضات الحكومية الدولية أكثر من مجرد ممارسة فكرية أجرينا فيها مناقشات تفاعلية وتبادلنا الحجج. فقد بذلنا قصارى جهدنا، كرئيسين مشاركين، للارتقاء إلى مستوى توقعات الدول الأعضاء. ونرجو أن يضيف عملنا إلى إنجازات الدورات السابقة ويساهم بالتالي في مواصلة هذه العملية خلال الدورة الثانية والسبعين. ونشعر بالامتنان، كرئيسين مشاركين، للدعم والتشجيع الذي تلقيناه خلال الأشهر التسعة الماضية من العديد من زملائنا الموجودين هنا، وتشرفنا كثيرا بالثقة التي وضعتموها فينا، السيد الرئيس. وقد تشرفنا بخدمة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال هذه الدورة الحادية والسبعين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نختتم مداولاتنا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن.

أود أن أضيف شكري الخالص إلى الرئيسين المشاركين، السفير جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، والسفير محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس، على جديتهما في توجيه المفاوضات الحكومية الدولية طوال الدورة الحادية والسبعين. وباسم الجمعية العامة أقول لهما إن عملهما كان عملا جيدا.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص التقدير على ما أبدته جميع الدول الأعضاء والوفود من تفهم وتعاون مع الرئيسين المشاركين. إن رغبة الدول الأعضاء في المشاركة والتفاعل بفهم واسع والتزام ثابت هي التي جعلت هذه المفاوضات الحكومية الدولية عنصرا حاسما في عمل الجمعية العامة، ورغبتها في استكشاف أوجه التقارب والقواسم المشتركة هي التي ستقودنا إلى الإصلاحات التي نسعى إليها.

وإذ أن هذه الدورة للمفاوضات الحكومية الدولية قد انتهت مع بقاء الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من حيث نموذج الإصلاح المقبول لجميع الدول الأعضاء، فإنني أعتقد أن القواسم المشتركة والمسائل التي تتطلب مواصلة النظر فيها، المبينة في إطار كل مجموعة من المجموعات الخمس قيد المناقشة، ستساعد على إحراز التقدم في الأعمال المقبلة للمفاوضات. وإنني على ثقة من أن المفاوضات الحكومية الدولية ستنطلق من هنا إلى الدورة الثانية والسبعين بنفس الطاقة البناءة وبروح جديدة من المرونة من أجل إتاحة تحقيق المزيد من التقدم بشأن المسؤولية الرئيسية للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ف)التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

مشروع قرار (A/71/L.77)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ولايات ميكرونيزيا الموحدة لعرض مشروع القرار A/71/L.77.

السيدة شيغيال (ميكرونيزيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/71/L.77 المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ''، باسم أعضاء المنتدى.

إن مشروع القرار هذا استكمال للقرار ٣١٨/٦٩ ويخدم غرضين. أولا، إنه يقيم التطورات المختلفة خلال العامين الماضيين، وثانيا، إنه يشجع المزيد من التعاون بين المنظمتين. أود أن أشير بإيجاز إلى بعض العناصر الرئيسية في مشروع قرار هذا العام.

لقد رحبنا، بصفة خاصة، باستمرار الحوار الذي يحقق منفعة متبادلة بين قادة منتدى جزر المحيط الهادئ والأمين العام للأمم المتحدة وإمكانية زيارة الأمين العام الجديد إلى منطقتنا، بعد أن تولى مهام منصبه. وقد حاولنا كذلك النظر في الحلول العملية للمساعدة في الجهود التي نبذلها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. فقد أسفرت الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة وأعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، على سبيل المثال، عن نتائج إيجابية من خلال الانخراط مع مركز المحيط الهادئ للطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في تونغا.

وقد أشرنا إلى مكتب مفوض المحيط الهادئ المحيط الهادئ الذي بدأ العمل مؤخرا، والذي سيدعم جهود منطقتنا في تنفيذ جدول أعمال المحيطات، بما في ذلك الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وقد سعينا إلى النظر في الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسن الإنجاز على الأرض في منطقة المنتدى واستعداد أعضاء المنتدى للدخول في شراكة معززة. وأخيرا، سعينا إلى الاعتراف بأهمية الإعلانات الأخيرة لليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي واليوم الدولي للمناطق المدارية واليوم العالمي لسمك التونة، على التوالي.

ونود أن نشكر جميع الوفود التي شاركت بصورة بناءة في المفاوضات على مشروع القرار، ونعرب عن امتناننا للدعم القيم من ما يزيد على ٨٠ وفدا شاركنا في تقديم مشروع القرار. وسيكون من دواعي ترحيبنا وتقديرنا أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.77 المعنون ''التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ''. وقد أُغلقَ باب تقديم مشروع القرار إلكترونياً.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.77، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الأرجنتين، إسرائيل، إندونيسيا، البرازيل، تايلند، تركيا، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، سانت لوسيا، سيشيل، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، لبنان، المغرب، ملديف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.77؟

اعتمد مشروع القرار (A/71/L.77) (القرار ٣١٦/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة لتعليل الموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دولبو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣١٦/٧١. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتشديد على ضرورة تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ على نحو يتسق مع حقوق الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأنه لا يوجد في هذه النتائج، بما في ذلك ما يشار إليه بأنه متفق عليه، ما يمس حقوق الدول أو التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك تلاحظ الولايات المتحدة أن الرئيس قد أعلن في ١ حزيران/يونيه أن الولايات المتحدة سوف تنسحب أو تعيد التفاوض على مشاركتها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أو أي اتفاق دولي آخر بشأن المناخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ف) من البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لكي يتسنى للجمعية اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار فإن من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (ص) من البند ١٢٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ص) التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

مشروع القرار (A/71/L.76)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين ليعرض مشروع القرار A/71/L.76.

السيد لوكسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، وبلدي الفلبين، لأعرض مشروع القرار A/71/L.76 المعنون ”الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا“. ومشروع القرار مقدم من الدول الأعضاء في الرابطة، إلى جانب عدد من الأصدقاء والشركاء من مختلف مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا التي شاركت في تقديمه.

وتوخى مؤسسو المنظمة قبل خمسين عاما – عندما أنشئت الرابطة بموجب إعلان بانكوك الصادر في ٨ آب/أغسطس ١٩٦٧– هدفا أساسيا هو تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين عن طريق الامتثال الدائم للعدالة وسيادة القانون والتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتواصل الرابطة اليوم المضي قدما نحو ترسيخ منظمة إقليمية مزدهرة سلمية وتطلعية في إطار المجتمع الدولي. وتعد منطقة الرابطة موطنا لما يزيد على ٦٣٠ ملايين نسمة، أي لنسبة ٩ في المائة تقريبا من سكان العالم. وتمثل احتياجاتهم وتطلعاتهم ورفاههم محورا لرؤية المنظمة الرامية إلى بناء جماعة متماسكة سياسيا ومتكاملة اقتصاديا وتتسم بالمسؤولية

الاجتماعية ومحورها الإنسان وتستند إلى ثلاث ركائز – الجماعة السياسية والأمنية والجماعة الاقتصادية والجماعة الاجتماعية – الثقافية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم هو التذكاري الأول في نوعه الذي تقترحه منظمة إقليمية، وهو يهدف إلى التوعية بالرابطة بصفتها منظمة إقليمية تسعى إلى تعزيز التعددية والسلام والاستقرار والرخاء على الصعيد الإقليمي وتشدد على أوجه التكامل بين إعلان كوالالمبور بشأن خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للعام ٢٠٢٥: المضي قدما مع الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .

وما فتئت علاقات الرابطة مع الأمم المتحدة تشهد تقدما مطردا على مر السنين. ونعرب عن تقديرنا للتعاون بين أمانتي المنظمتين، والحوارات المنتظمة بين الأمم المتحدة وقادة الرابطة ووزرائها وكبار مسؤوليها من خلال مؤتمر قمة الرابطة والأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات، بما فيها تلك التي تعقد سنويا على هامش المناقشات الرفيعة المستوى عقب افتتاح دورة الجمعية العامة. وتتيح تلك الاجتماعات الفرص للسعي إلى تنفيذ خطط عملنا التكميلية لصالح السكان وتحقيق الرخاء وصون الكوكب الذي نعيش فيه.

ونحن فخورون بعلاقاتنا القوية البناءة مع شركاء الرابطة في الحوار: أستراليا، كندا، الصين، اليابان، الهند، نيوزيلندا، الاتحاد الروسي، جمهورية كوريا، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، فضلا عن شركائنا القطاعيين في الحوار القطاعية وشركائنا في التنمية. وتواصل الرابطة أيضا الاضطلاع بدور محوري في منتديات أسهمت في السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ثلاثة، ومؤتمر قمة شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واجتماع وزراء دفاع دول الرابطة + آخرين. ونحن نعتز كذلك بمشاركة رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع المجموعات الإقليمية الأخرى، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتحالف المحيط الهادئ والسوق الجنوبية المشتركة، وغيرها من المنظمات الإقليمية، في السعي لتحقيق التطلعات المشتركة لشعوبنا.

وما فتئنا نرى الاهتمام المتزايد للدول الأعضاء في تعزيز التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال تعيين أكثر من ٨٠ سفيراً لدى الرابطة في جاكرتا. ونتطلع إلى تطوير العلاقات الودية والروابط ذات المنفعة المتبادلة مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقاً لميثاق الرابطة. وكل ذلك يبرز إيمان الرابطة الراسخ بأن لدى المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة قدرات فريدة وتكاملية لمعالجة القضايا الرئيسية من أجل الصالح العام. ولذلك، فإن مشروع القرار لا يحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا فحسب، بل يحتفل أيضاً بخمسين عاماً من الشراكات القوية والمبادرات الرائدة وقوة الإمكانيات التي تتوفر من خلال المشاركات البناءة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافنا الجماعية للنمو الشامل والسلام المستدام.

وباسم الدول الأعضاء في الرابطة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقديرنا لجميع مقدمي مشروع القرار، وكذلك لشركائنا في الحوار والدول الأعضاء كافة على دعمها المستمر ومشاركاتها البناءة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأطلب إلى كل الدول الأعضاء الآن أن تتفضل باعتماد مشروع القرار A/71/L.76 بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.76، المعنون ”الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار،

وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/71/L.76: الأرجنتين، الأردن، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، أوروغواي، إيطاليا، باكستان، بالاو، البرتغال، بنما، بولندا، بيرو، بيلاروس، تركيا، تونغا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، شيلي، الصين، طاجيكستان، قبرص، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كولومبيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، المغرب، المكسيك، ملديف، موريشيوس، النرويج، نيبال، نيجيريا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

اعتمد مشروع القرار A/71/L.76 (القرار ٧١/٣١٧)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ص) من البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.